إدارة المواقع الأثرية وتأمينها
موقع ناوري بالسودان أنموذجا

أحمد حسين عبدالرحمن

ملخّص: ظل التراث السوداني في العقود الأخيرة يتعرض للكثير من المخاطر والمهددات التي نتجت بفعل التغيرات الاقتصادية والسياسية، مثل إنشاء السدود والمصانع والزحف العمراني والزراعي وغيرها؛ ومن ثم، كان لا بد من وضع آلية لدعم وحفظ هذا التراث الإنساني الضخم. ومن هنا، جاءت أهمية الدراسة لتلقي الضوء على أحد المواقع المهمة في تاريخ السودان الثقافي والحضاري، التي تتعرض لمثل هذه المخاطر، وهي منطقة ناوري الواقعة في منطقة الشلال الثالث. وقد هدفت الدراسة إلى الحفاظ على المخلفات المادية الآثارية والتراثية من الاندثار، واتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لجمع هذا التراث وحفظه وفق قواعد ووسائل علمية، تسمح بالاستثمار الفعلي له. وقد شملت الدراسة التعريف بالمنطقة تاريخيا وثقافياً بالاستفادة من الدراسات المتعددة التي بيّنت أهمية المنطقة، وما تضمّه من آثار وتراث وممتلكات ثقافية قيّمة. وقد جرى ذلك وفق خطة منهجية علمية تتوافق مع الطرق الحديثة المستخدمة في معظم أنحاء العالم.

Abstract: *The Sudan heritage in recent decades are exposed of many threats caused by the economic and political changes, such as the construction of dams and factories and urban sprawl, agricultural and other.Therefore, that must be a conservation and Preservation for this huge heritage. Hence this study focus on Nauri site one of the most important historical sites in Sudan, which is located in the third cataract region that is exposed to such threats. This study aimed to protect the archaeological material and heritage from extinction, and to put a plan for preservation of this heritage in accordance with the regulation and scientific means, for effective investment. The study included the historical back ground and cultural features of the region through of the multiple studies that have been out on the region. This was plan according to scientific methodology consistent with the modern methods used in most parts of the world-*

مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى وضع خطة لإدارة موقع ناوري الأثري والذي تنبع أهميته من واقع مكونات الموقع الثقافية والسياحية المتعددة، والتي تشمل الجوانب الآثارية والتاريخية والفلكلورية، إضافة إلى الموقع الإستراتيجي المهم لمنطقة ناوري في منطقة الشلال الثالث وإقليم المحس ككل. كما أن الموقع يزخر بالعديد من الجوانب السياحية في شتى مجالات السياحة الثقافية والبيئية والسياحة النيلية وغيرها. ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة المنطقة التي تجمع ما بين بيئة النيل والمرتفعات الجبلية والصحراء الواقعة عند الحدود الغربية للمنطقة.

ونظراً لصعوبة تناول جميع الجوانب المتعلقة بالتراث الثقافي وإدارته، وتطور الأساليب والمناهج المتعلقة به نتيجة لاختلاف وتنوع الموروثات الثقافية من بلد لآخر، سيتم في هذا البحث تناول الموضوع في إطاره العام ومحاولة تطبيقه على موقع الدراسة من دون إيراد التفاصيل، والتي قد تتطلب مشروعاً بحثيا متكاملاً.

أهمية التراث الثقافي

تنبع أهمية التراث بصورة رئيسية من القيم والمعاني والمدلولات الثقافية والتاريخية والفنية والاجتماعية التي يجسدها في تاريخ الأمم والشعوب، وتشير الدراسات الحديثة إلى أنه تعرض للدمار بفعل الأنشطة البشرية، وطمست معالمه الثقافية والحضارية وشوهته، وهددت بقاءه كإرث إنساني حضاري.

العدد السابع والعشرون - صفر ١٤٣٤هـ - يناير ٢٠١٣م
(ص ص ٧٣-٨٨) ردمد ٨٩٤٧-١٣١٩

ونتيجةً لهذا الدمار، كان لابد للدول والمؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية والوطنية والباحثين والمهتمين بالتراث من وضع الإستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط، التي تعمل على الحفاظ على هذا التراث، وفي هذا الإطار، برزت العديد من المفاهيم الداعمة لحمايته والحفاظ عليه، ومن أبرزها مفهوم إدارة موارد التراث الثقافي، وهي في الأساس عملية يتم من خلالها إعطاء حماية وإدارة العناصر النادرة، مع ضرورة النظر في بعض متغيرات العالم الحديث مع زيادة عدد السكان والاحتياجات المتغيرة؛ والتي بدورها تتضمن مجموعة من الممتلكات والخصائص، مثل: المشاهد الطبيعية الثقافية، والمواقع الأثرية، والسجلات التاريخية والمؤسسات الاجتماعية، والثقافات التعبيرية، والمباني القديمة، والمعتقدات والممارسات الدينية، والصناعات التراثية، والفنون الشعبية، والتحف والأماكن الروحية. (King 2002:1).

وما يُميّز مفهوم التراث العالمي هو مدلوله الذي يشمل العالم بأسره. فمواقع التراث العالمي هي ملك لجميع شعوب العالم، بصرف النظر عن المكان الذي تقع فيه. وتشجع اليونسكو العمل على تحديد وحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي في كل أنحاء العالم، عندما يتسم هذا التراث بقيمة استثنائية بالنسبة للبشرية. وقد تجسدت تلك الرؤية من خلال معاهدة دولية عنوانها "الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" والتي اعتمدتها اليونسكو عام ١٩٧٢ (UNESCO: 1972). كذلك ظهر مفهوم الإدارة المحلية والتقليدية للتراث، ومفهوم التنمية المستدامة، وقد أسهمت هذه المفاهيم في تقليل الآثار السالبة على التراث (قسيمة ٢٠٠٨: ٢٣-٤٥).

وقد كانت بداية ظهور هذا العلم في الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت العديد من التدابير الإدارية والقانونية للحفاظ على التراث الثقافي العالمي، ووضع القوانين التي تساعد في تحقيق هذه الاهداف؛ فقد وجدت القوانين لحماية الموارد الأثرية في الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن، إذ أدت التشريعات المبكرة لحماية مواقع محددة مثل مواقع أناسازي في الجنوب الغربي وفقاً لأول قانون صدر عام ١٩٠٦. ومنذ ذلك الحين، تطورت قوانين حماية الموارد الثقافية والأثرية في السياق الأوسع لبرنامج حماية جميع جوانب التراث التاريخي وعصور ما قبل التاريخ. ونتيجة لذلك، فإن الإطار القانوني اليوم يعكس مجموعة متنوعة من القوى والاعتبارات، ترتبط بشكل صارم - سوى عدد قليل منها- بالطبيعة المتأصلة في الموارد الأثرية والتراثية (Fowler: 2000).

وقد اعتمدت منهجية إدارة الموارد الثقافية على أسس وطرق علمية كانت نتاجاً لأعمال بحثية ودراسات مستمرة في مجال التراث الثقافي، كانت تسعى بصورة أساسية لتحقيق أهدافها المتمثلة في الحفاظ على الموارد الثقافية ووضع سياسة متكاملة لحماية هذا التراث، وفي المقابل، ترتبط بشكل مباشر بتكامل وتضافر الجهود الرسمية ممثلة في الدولة بمؤسساتها المختلفة العاملة في حقل إدارة التراث التي تقوم بإصدار القوانين التي تنظم العمل الثقافي والأثري، إضافة إلى المؤسسات الشعبية بمختلف مستوياتها. مع ضرورة مراعاة تنوع هذه المصادر المراد إدارتها. ومن ثم، فإن عملية إدارة الموارد تحتاج إلى كل هذه المحاور مجتمعة، والتي تنظم بدورها عملية حماية الموارد، ويبدو أن للمؤسسات الثقافية الدور الأبرز حيث أن الأمر يتطلب وضع خطط طويلة الأمد تعتمد في جوهرها على الجانب النظري الذي يقوم على وضع الخطط الإدارية المناسبة من إدارة لمؤسسات العمل والتنسيق والتمويل وخلافه، والجانب التطبيقي الذي يقوم على العمل الميداني الحقلي. فالأمر لم يعد ينحصر في إصدار القوانين فقط وإنما يجب مراعاة كيف تعمل كل هذه المعطيات في الواقع العملي، لأنها في بعض الأحيان تتعارض مع بعضها بعضاً، وتعتمد على كيفية ضمان التوافق التنظيمي في التعامل مع المواقع الأثرية والمباني التاريخية والمناطق الحضرية، والمواقع المقدسة وحطام السفن، والمحفوظات، في ظل تنوع ثقافي وقبلي في المناطق المعنية بإدارة الموارد الثقافية. (King 2008). (Knudson: 2000).

آليات الحفاظ على المصادر الثقافية

تعني إتباع الوسائل والطرق التي تهدف بصورة رئيسة

لوقاية المواقع الأثرية من المخاطر والمهددات التي تتعرض لها، سواء أكانت بشرية أم طبيعية، وهذه الآليات يمكن إجمالها فيما يأتي:

- العمل الميداني وتكوين قاعدة معلومات.
- رصد الأنشطة الطبيعية والبشرية المتعددة.
- إجراء أعمال البحث الأثري والأعمال الإنقاذية.
- سياسة الحماية الوقائية.
- الصيانة والترميم.
- التشريعات والنظم والقوانين الوطنية.
- تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال إدارة التراث وتأهيلها.
- تطبيق المبادئ والتوجيهات الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالتراث الثقافي.

أسباب تدهور مواقع ومعالم التراث الثقافي:

أولاً: الأضرار التي تسببها الطبيعة

- الزلازل والبراكين، والتي لا يمكن التنبؤ بحدوثها قبل وقت كاف، لتفادي أخطارها، ومن ثم، فهي تسبب أضراراً بالغة الخطورة على المباني التاريخية والأثرية، تشمل التصدع والتشقق وأحياناً الانهيار التام وغيرها.
- الأمطار والسيول التي تتعرض لها المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، ما يسبب تحّولاً كبيراً في شكل المواقع ومكوناتها، مثل انجراف التربة التي تؤثر بشكل مباشر على الطبقات والمخلفات الحضارية.
- الرياح والأعاصير والتي تسبب أضراراً كثيرة بالمعالم التاريخية والأثرية، وبخاصة الجداريات والنقوش.

ثانياً: الأضرار البشرية

- هناك عدد من الأخطار والمهددات التي تحدث والتي يكون مصدرها الإنسان، مثل:
- السياحة والتي بالرغم من أهميتها في دعم اقتصاد الدول وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تمثل أحد المخاطر التي يتعرض لها الموقع من خلال الزيارات المتكررة من قبل السياح، وسوء الاستخدام، والتعامل معها.
- المشاريع التنموية والزحف العمراني: في الآونة الآخيرة أصبحت مشاريع التنمية تمثل خطرا كبيرا على المواقع الحضارية، ومنها استغلال هذه المواقع في إقامة السدود والمصانع وغيرها.
- غياب الوعي الآثاري، إذ يجهل معظم المواطنين، وبخاصة في الوطن العربي قيمة وأهمية التراث.
- أعمال الهدم والتخريب: والتي تمثلت في هدم وتدمير كثير من المعالم التاريخية والحضارية، مثل ما حدث في افغانستان، إضافة إلى أعمال التخريب والهدم التي بدأت تنتهجها بعض المجموعات المتشددة وبخاصة المواقع الإسلامية مثل القباب والأضرحة. كذلك ظهور عملية التنقيب العشوائي عن الذهب في السودان والذي بدوره أدى لتدمير كثير من المواقع الأثرية.
- ضعف التمويل المخصص لإدارة الموارد الثقافية فكثيرا ما نجد أن المسؤولين وخاصة في الاقطار العربية ينظرون إلى التراث نظرة سلبية من دون تخصيص ميزانية لصيانته والمحافظة عليه.
- الحرائق: فقد يتسبب الإنسان عن قصد أو غير قصد في إشعال النيران في أماكن مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زوال معظم المخلفات المشيدة بالمواد الخشبية، بينما يؤثر الحريق على المباني المشيدة من مواد ثابتة، وذلك بالتأثير على النقوش والرسومات والألوان المستخدمة فيها.
- الحروب سواء أكانت داخلية أم خارجية، فإنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المواقع الأثرية من خلال استخدام الأسلحة الثقيلة المدمرة وإشعال النيران، وينطبق الأمر نفسه على الاحتلال الأجنبي لأرضٍ ما من خلال اللجوء إلى استخدام القوة واستغلال مواردٍ الدولة المحتلة، كما

حدث في كثير من أقطار الوطن العربي.

- السرقة، والتي قد تنجم من بعض هواة الاتجار بالآثار والتي اصبحت تجارة رائجة في الآونة الأخيرة، إذ يلجأ بعض الطامعين في الكسب المادي غير المشروع إلى هدم المباني والمواقع للحصول على التحف. ويمكن أن تكون السرقة من قبل قوات خارجية وأجنبية مثل ما حدث إبان الغزو التركي للسودان، إذ تم سرقة معظم مجوهرات وكنوز الملكة أماني شاخيتو إحدى ملكات مملكة مروي السودانية (٣٥٠ ق م – ٣٥٠م) من قبل الطبيب الإيطالي فرليني عام ١٨٣٢م والذي قدم مع البعثة آنذاك.

تاريخ إدارة الموارد الثقافية في السودان

يعود تاريخ إدارة الموارد الثقافية في السودان إلى مطلع القرن العشرين وقد ارتبط بحكم المستعمر وبخاصة الحكم الإنجليزي. تاريخياً كان الحاكم العام هو المسئول عن إدارة التراث الأثري في السودان ولكن بصدور قانون الآثار للعام ١٩٠٥ م تم تعديل هذا الأمر باختيار محافظ للآثار يتولى مسئولية الإشراف الكلي على جميع مواقع التراث الأثري من الموظفين العاملين في مجال التربية والتعليم في السودان، للعمل في محافظة الآثار عام ١٩٣١م. وقد عانى التراث الأثري كثيراً في ظل إدارة الحكم الإنجليزي للبلاد، إذ سادت روح السيطرة والهيمنة على المقتنيات الأثرية، واستقدام الباحثين للكشف والتنقيب عن التراث الأثري.

إن الدور الوطني في مجال تاريخ إدارة الموارد الثقافية في السودان يتجسد بوضوح في ظهور الجامعات السودانية وبخاصة قسم الآثار بجامعة الخرطوم، والذي تأسس عام ١٩٦٣م والذي أسهم بصورة فاعلة بالنهوض بإدارة التراث الأثري (قسيمة ٢٠٠٨: ١٢١–١٧٠). كما انتهج فكرة القيام بالمشاريع الكبرى في مجال إدارة التراث الوطني.

هذا الجهد الوطني ساعد كثيراً في التعريف بالحضارات السودانية، وطرق حمايتها وحفظها، كما تمثلت مساهمة هذا الدور في تاريخ إدارة الموارد الثقافية في السودان في أقسام الآثار بالجامعات السودانية، إذ تم إنشاء قسم للآثار في كلٍ من جامعة دنقلا، وشندي، وجوبا (بحري حالياً) والنيلين، ومركز أبحاث الآثار بجامعة النيل (قسيمة: ١٧٢).

خلفية تاريخية وجغرافية لمنطقة ناوري

تقع ناوري في منتصف منطقة الشلال الثالث، التي تمتد على النيل لنحو ٥٥ كلم، وتعد هذه المنطقة واحدة من أغنى مناطق السودان وأكثرها كثافة وتنوعاً، من حيث المعطيات البيئية والأدلة الثقافية والتاريخية، وبخاصة في فترة العصر الوسيط، تبعاً لموقعها المتميز بين إقليم النوبة السفلي وسهل دنقلا (الخريطة ١).

تتميز هذه المنطقة بوجود جبلين، يُعرفان في الخرائط الإنجليزية في فترة الثلاثينات من القرن الماضي باسم (العذراوين)، يقعان مباشرة أسفل الشلال الثالث، (Edward & Osman:1992). حيث يجري النيل من الغرب إلى الشرق (اللوحة ١).

مكونات الموقع

جبل ناوري الشرقي

وجد نقش في جبل ناوري الشرقي يعود تاريخه إلى المملكة المصرية القديمة، وكان هذا النقش للملك سيتي الأول أحد ملوك الأسرة ١٩، ويتكون النقش من ١٢٦ سطراً باللغة الهيروغليفية. وهو أمر ملكي أن تتبع هذه المنطقة لمعبد أبيدوس، ويتحدث عن العقوبات التي تقع على من

اللوحة ١: صورة جوية لمنطقة ناوري

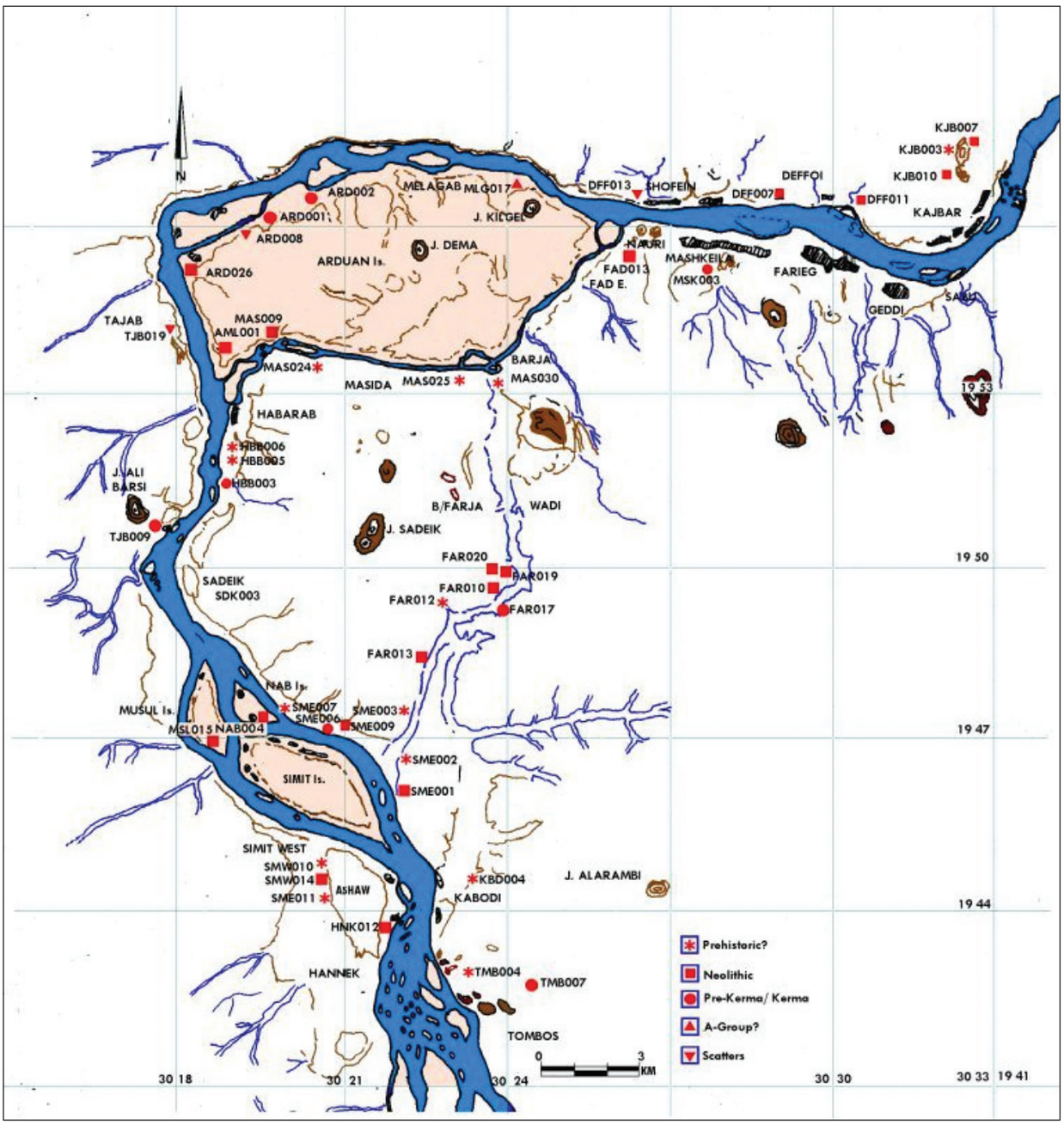

الخريطة ١: موقع ناوري في خريطة منطقة الشلال الثالث

يخالف هذا النص. ويعود تاريخه إلى عام ٢٥٠٠ ق.م.

كما عُثر على لوح صخري آخر ناحية الغرب قليلا وأسفل من اللوح الأول، طوله ٧٨سم وعرضه ٧٦سم، يمكن رؤية ناحية اليسار أرجل ورداء ملك، وفي المنتصف مائدة قرابين، أما إلى اليمين فلم يبقى إلا آثار إزميل، بينما النصوص لم يبقَ منها غير خرطوش راسي بارتفاع وجه الملك بعد نسخ هذا اللوح (اللوحة ٢؛ الشكل ١)؛ ومن خلال مسح سريع للوثائق المتعلقة بالآثار الملكية، اتضح أنه يعود إلى فترة حكم الملك سنوسرت الثالث، ويمثل آخر وثائق الملك الجنوبية الموجودة في مكانها الأصلي، نحو ٢٥٠ كلم جنوب قلاع سمنة-أكمة، وهي آخر وثيقة لهذا الملك (Vincet 2008:180-183).

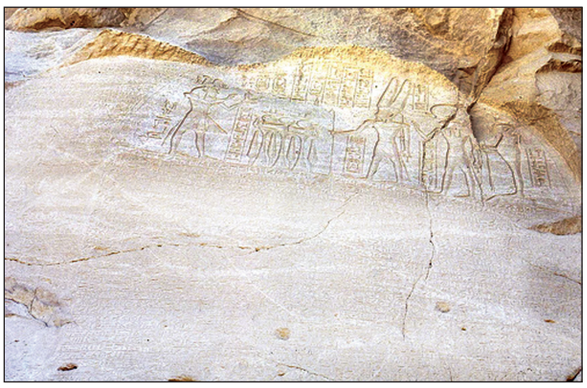

اللوحة ٢: نقش الملك سيتي الأول (في الأعلى) - بعض المعالجات التي تمت لقراءة النص- (أسفل).

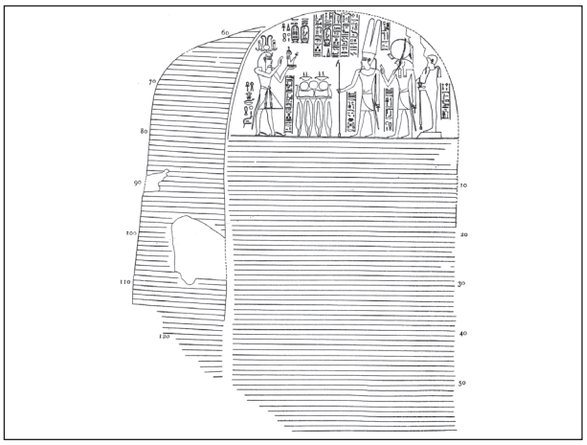

الشكل ١: تفريغ اللوحة ٢.

جبل ناوري الغربي

يحتوي على عدد من الآثار التي تعود إلى الفترة المسيحية، مثل الحصن الذي شيّد في مراحل عديدة (اللوحة ٣: أ، ب)، كما توجد بعض مخلفات الفترة الإسلامية وبخاصةً الفترة العثمانية، مثل المنازل والمساجد (اللوحة ٤: أ، ب، جـ). كما وجدت مدافن تعود إلى فترة حضارة كرمة إلا أنها قليلة، وتوجد بجانبها بعض المدافن الإسلامية المبكرة والحديثة وبعض القباب، مثل قبة فقير حسين، كما وجدت بعض المنابر الصغيرة في منطقة المقابر الغربية (اللوحة ٥: أ، ب، جـ، د).

المواد الأثرية

يحتوي الموقع على كميات كبيرة من قطع الفخار المسيحي متعدد الأنواع والأشكال والزخرفة، مصنوع باليد والعجلة. يغلب على هذه القطع الألوان: الأبيض، الأحمر، والبني، والبرتقالي والأسود.

ويحتوي على زخارف هندسية بأشكال متعددة. كما تم العثور على فخار يعود إلى الفترة الإسلامية.

كذلك وجدت كميات كبيرة من بقايا النبات تتمثل في سعف وسيقان النخيل، وسيقان القمح، والدوم، والسنط، داخل الغرف وبعض الأبراج.وبعض الحبوب والفواكه، من أهمها القمح، الشعير، اللوبيا، القرع، القطن، البطيخ، العنب وغيرها. إضافة إلى بعض البقايا الحيوانية، مثل: الصوف وروث الماعز والضأن، إضافة إلى أدوات الطحن. (سعيد ٢٠٠٩: ١٢٣).

فلكلور الموقع

هناك قصص أسطورية وفلكلورية يرويها العامة عن موقع نوري الأثري، والتي تشير إلى أن المنطقة يسكنها بعض الجن الذي يقوم بحراسة الكنوز التي توجد بجبال ناوري، ربما هي التي حفظت هذا الموقع عبر مئات السنين. أما في جانب التراث الشعبي فنجد العديد من أدوات الحياة اليومية وأدوات الزينة والمقاييس والمكاييل وأدوات الطحن التقليدية والسواقي القديمة وغيرها (اللوحة ٦: أ، ب، جـ، د) والتي تعد ذات قيمة جمالية وتاريخية مهمة تساعد في التعرف على العديد من مراحل التطور التاريخي والاجتماعي في الإقليم ككل.

تاريخ الموقع من خلال الزيارات والدراسات الآثارية

أقدم تأريخ للموقع يرجع إلى فترة المملكة المصرية القديمة (النقش)، كما حظيت المنطقة بزيارة عدد من الرحالة، منذ فترات مبكرة من تاريخ السودان الوسيط؛ ففي فترة الممالك المسيحية زارها ابن سليم الأسواني في أواخر القرن العاشر الميلادي، والذي بعثه جوهر الصقلي في عهد الدولة الفاطمية لدعوة الملك (جورج) إلى الإسلام، وكان ابن سليم قد وصف الآثار الموجودة في منطقة المحس.

كما زارها الرحالة التركي إيليا شلبي في عهد الدولة

اللوحة ٣: أ، ب: جبل ناوري الغربي، منظر عام في الأعلى تحصينات- أسفل

اللوحة ٤ أ: منازل إسلامية

اللوحة ٤ ب: منازل عثمانية متعددة الطوابق

اللوحة ٤ جـ: منازل إسلامية (الجبل الغربي) في الأعلى، مسجد بمنطقة ناوري أسفل

العثمانية، والذي عبر منطقة المحس وقد ذكر عدداً من المناطق الأثرية من بينها موقع ناوري (Celebi 1938). وقد أكدت الاكتشافات الآثارية صحة وصفه الجغرافي والسياسي للمنطقة، وصحة ما ورد في الخريطة التركية المصاحبة لرحلته، والتي يبدو أنها رسمت نحو عام ١٧٨٥م، ووجدت ضمن المجموعة (The Billerica Vatican).

كذلك أرجع قريفيث (Griffith 1928: 133) رسالة رسمية من الملك النوبي بازل (King Basil) إلى أسقف صاي سايمون (Simon) وجدت في ناوري ١٠٨٠م، أي فترة المسيحية الكلاسيكية، مكتوبة باللغة النوبية القديمة. كما أُرخ فخار الموقع إلى الفترة المسيحية المبكرة والكلاسيكية والفترة الإسلامية.

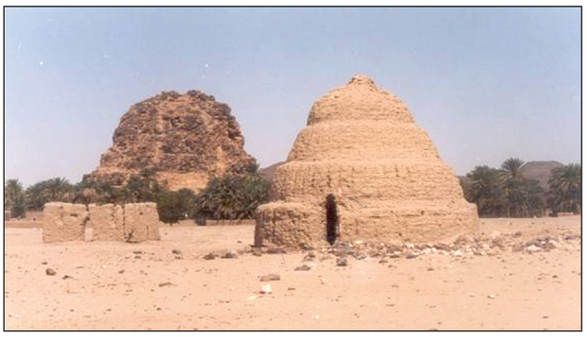

اللوحة ٥ أ: قبة حسين ود بشارة

اللوحة ٥ ب: مدفن إسلامي دائري وضعت حوله أوانٍ فخارية

اللوحة ٥ ج: منبر لصلاة العيد في داخل منطقة المقابر

اللوحة ٥ د: المدافن والمنابر بمنطقة ناوري

اللوحة ٦ أ: أداة طحن عليا وسفلى

اللوحة ٦ ب: أداة طحن تقليدية (محراكة)

اللوحة ٦ جـ: بقايا أحد السواقي من موقع ناوري

اللوحة ٦: أدوات أثرية وتراثية مختلفة من منطقة ناوري

اللوحة ٦ د: من أدوات الكيل

مهددات الموقع

١. السدود

وهى الأكثر إضراراً وضياعاً لتراث الحضارات السابقة، وقد مر السودان بالعديد من التجارب، بدءاً بحملة إنقاذ آثار النوبة (السد العالي) مروراً بسد مروى. ومن أهم السدود المهددة للموقع سد كجبار المقترح والذي يقع في الولاية الشمالية على بعد ١٢٠ كلم شمال دنقلا العرضي أدنى الشلال الثالث، ويمر محور السد بالضفة اليسرى بقرية كجبار وبالضفة اليمنى قرية سبو، ويحجز المياه خلفه بمسافة قدرها ٥٣,٥ كلم حيث يبلغ عرض البحيرة ٣,٧كلم، ويبعد عن منطقة الدراسة نحو ٧ كلم فقط، ما يشكل خطراً كبيراً على المنطقة وآثارها حال تم إنشائه.

٢. المهددات الزراعية

توجد العديد من الأراضي الزراعية بالقرب، ممتدة على الشريط النيلي، والتي تعمل على تآكل الجدران وتشققها، ما يعجل بتهدمها، كما أن وجود المجاري بالقرب من الموقع يعرضه للخطر (اللوحة ٧).

٣. المهددات الحيوانية

تتمثل في أنها اتخذت من المقابر والمساجد والمنازل مأوىً لها، بل استخدم بعضها كحظائر، كما أن قرب الأراضي الزراعية التي تحيط بالموقع جعل منه مرعىً للحيوانات، حيث يمثل خطراً كبيراً، كذلك أصبح مكانا لبقايا الحيوانات وفضلاتها، إضافة إلى الخطر الدائم على الموقع جراء حركة الحيوانات داخل الموقع. وتعد الوطاويط والفئران أيضاً من أكثر الحيوانات خطراً على هذا الموقع لانتشارها بصورة كبيرة، وبخاصةً الفئران التي تقوم بحفر أساسات الغرف والمباني الطينية، الأمر الذي سيؤدي إلى تهدمها.

٤. المهددات البشرية

تتمثل في جهل المواطنين بقيمة الآثار، إذ تعرض الموقع للتخريب من قبل السكان المحليين، وذلك من خلال نقل بعض حجارة الأسوار والرحى والحجارة المستوية التي تستخدم لرفع الأسقف لمنع الأرضة، أضف إلى ذلك وجود المباني الحديثة بالقرب من الموقع، إضافةً لانتهاكهم للمدافن بالحفر بحثاً عن الذهب والمجوهرات، إضافة إلى وجود بعض الطرق التي تمر وسط الموقع (اللوحة ٨: أ، ب).

٥. المهددات الطبيعية

تتمثل في الفيضان، لقرب الموقع من النيل. كذلك ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة في المنطقة ذات المناخ الصحراوي إضافة إلى نمو الأشجار الشوكية الضارة بكثافة حول الموقع.

إدارة موقع ناوري كمصدر ثقافي

تتطلب إدارة مواقع التراث الثقافي وجود إدارة فاعلة وقادرة على القيام بهذه المهمة وتحقيق اهدافها، إذ تتطلب القيام بعمل متكامل في الجانبين النظري والتطبيقي حيث يشمل الجانب النظري إدارة النظم والهياكل ممثلة في اللوائح والقوانين التي تنظم العمل (قانون الآثار)، إضافة إلى الوحدات الإدارية المختلفة التي تسهم في تفعيل هذه اللوائح والقوانين وتطبيقها، ويتطلب الجانب التطبيقي العمل الحقلي الجاد والمؤسسي، والذي يعتمد بصورة أساسية على إنجاز عمل حقلي متكامل، يشمل كل الجوانب المتعارف عليها، مثل المسح الأثري والتنقيب، والجمع الحقلي، وجمع المعلومات المختلفة، وتوثيقها بكافة الوسائل العلمية الحديثة، ومن ثم تكوين قاعدة معلومات، بناءً على النتائج المتحصلة.

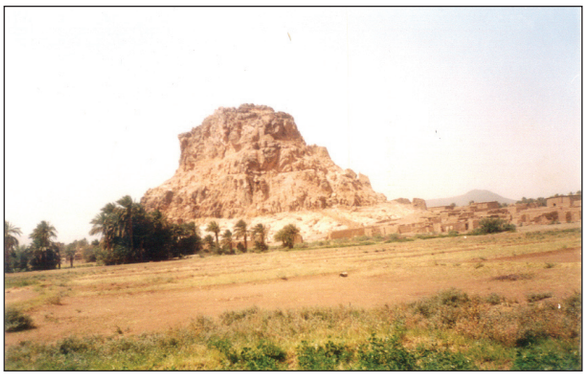

اللوحة ٧: التوسع الزراعي أحد أكبر مهددات الموقع

اللوحة ٨ أ: إزالة السقوف وترحيل بعض مواد البناء بواسطة الأهالي

اللوحة ٨ ب: طرق عربات تمر عبر الموقع

اللوحة ٨: المهددات البشرية

الدواعي لعمل خطة لإدارة موقع ناوري

ان الدواعي لعمل خطة لإدارة هذا الموقع، هو انه يتميز بخصائص ومميزات حضارية وطبيعة، تجعله يحتل صدارة المواقع الأثرية في إقليم الشلال الثالث، ومن ثم فإن إدارة هذا الموقع يجب أن تكون في إطار هذه المنطقة كاملة وذلك لوجود صلات وثيقة بين أجزائها، وإن محاولة عزل موقع من المنطقة يمثل إخلالاً بالمعنى التاريخي والثقافي وبخاصةً أن المنطقة توجد فيها العديد من الآثار منذ فترة ما قبل التاريخ إلى الفترة الحالية.

وبما أن موقع ناوري متعدد المكونات من آثارية وتاريخية وفلكلورية وغيرها، إضافة إلى المحددات البيئية الفريدة، فهو من ثم يحتاج إلى وقت طويل وعمل متواصل حتى يمكن إدارته بصورة جيدة، وقد تميز بالاتي:

١- المميزات الحضارية والتاريخية

- طول فترة الاستيطان بمنطقة الدراسة، إذ يمتد المدى الزمني منذ العصور الحجرية وحتى اليوم، فتوفر الموارد الاقتصادية كان أحد جواذب الاستيطان بالمنطقة.
- تنوع المخلفات الآثارية وتعددها بالمنطقة، لكونها شهدت استمراراً طويلاً في الاستيطان، ما يزال موجوداً حتى الان، فنتج عن ذلك تعدد المواقع الأثرية فيها مع اختلاف فتراتها التاريخية.
- الأهمية الدينية للمنطقة، إذ يوجد فيها بعض مدافن رجال الدين مثل فقير حسين ود. بشارة، وكذلك نجد بها تنوعاً كبيراً في المدافن الإسلامية المبكرة، كما يوجد بها مساجد ذات طراز معماري فريد يشير إلى وجود صلة معمارية بمساجد العثمانيين.
- الأهمية التاريخية للمنطقة، حيث كانت مركزا حضارياً مهما لمملكة المغرة، وقد وجدت بها بعض الوثائق تؤكد بانها كنت إحدى أسقفيات مملكة المغرة، حينما كان يقيم فيها أحد أساقفة العصور الوسطى، ثم أصبحت ملتقىً دينياً بمنطقة الشلال الثالث، خلال الفترة الإسلامية، منذ وجود العثمانيين فيها، يظهر ذلك بوضوح من خلال كثافة المدافن بالمنطقة.
- تميزت بوجود كثافة وتنوع في العمارة المدنية كالمنازل والعمارة الدينية والجنائزية والعمارة العسكرية كالحصون، ويظهر هذا من خلال التنوع الكبير في الشكل العام للمباني وطريقة البناء.
- تعكس منطقة ناوري تتابعاً زمنياً واضحاً، إذ أنه من المعروف أن الحصن يرجع للفترة المسيحية إلا أنه شهد إضافات في بنائه في عهد العثمانيين، منذ عام ١٥٨٤م، ويتضح ذلك من خلال المنازل حوله، والتي انعكس عليها الطابع الإسلامي في فترة حكمهم، إذ مثّلت هذه المنطقة مركزا إدارياً مهماً على ضفة النيل الشرقية، تلا ذلك استخدام المنطقة في الفترات الإسلامية اللاحقة، برز ذلك من خلال القصور والمنازل ذات الطراز الإسلامي، ما يوحي بأهمية المنطقة وموقعها الإستراتيجي.

٢- المميزات السياحية والثقافية

تتمثل في نهر النيل الذي يمثل أهم مصدر سياحي حول المنطقة، والذي يمكن الاستفادة منه في السياحة النيلية والتجديف وسياحة الصيد واستخدام وسائل النقل النهري، التي توجد في المنطقة، مثل المراكب البخارية والمراكب التقليدية وغيرها، كذلك تقع المنطقة بالقرب من منطقة كرمة الحضارية، والتي يوجد فيها متحف مميز وآثار جاذبة وهي تبعد عن المنطقة نحو ١٥ كلم فقط، بجانب الشلالات في منطقتي كجبار إلى الشرق ومنطقة تمبس في الجنوب والتي يوجد فيها أيضاً بعض نقوش المملكة المصرية الحديثة والتى تمثل مصدر جذب مهم بالمنطقة.

كما توجد في المنطقة العديد من مكونات السياحة الثقافية، والتي تشمل التراث الشعبي والفلكلور المتمثل في تقاليد البناء النوبي ذي الطابع المميز، وطريقة طلاء المنازل والأرضيات، واستخدام الألوان المتعددة، إذ نجد أن المنزل في المنطقة يمثل حلية معمارية فريدة، إضافة إلى استخدام أدوات الزراعة التقليدية، ووسائل الري، مثل السايقية والتي لا توجد الآن سوى في مناطق قليلة، من بينها منطقة الدراسة. هناك أيضاً الحرف والصناعات التقليدية، كالصناعات السعفية التي تشمل: صناعة البروش والسلال، وصناعة الفخار؛ إضافة إلى الغناء النوبي الذي يمثل أهم مميزات المنطقة، إذ يوجد بمنطقة ناوري مجموعة من الفنانين النوبين المميزين.

٣- المميزات البيئية

تزخر المنطقة بتنوع بيئي فريد يتمثل في نهر النيل إضافة إلى بعض الأودية التي تتخلل المنطقة مثل وادي فرجا الذي يعد محدداً ثقافياً وبيئياً مهماً خلال فترات حضارية مختلفة، منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى الان، كما نجد البيئة الجبلية حيث تحيط بالمنطقة سلسلة من الجبال فضلاً عن الجبال، التي توجد حول موقع ناوري، كما أن هناك البيئة الزراعية التي توجد على الشريط النيلي، إضافة إلى بيئة الصحراء من جهتي الغرب والشرق، ومن ثم يمكن القول إن المنطقة توجد في نطاق بيئات متعددة، جعل منها مكاناً جاذباً وملائماً للاستيطان خلال الحقب التاريخية المختلفة وحتى الآن، وذلك لإيفائه بمتطلبات الاستيطان المختلفة من اقتصاد (زراعة - تجارة) ووسائل حماية ومواد بناء وغيرها.

تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة موقع ناوري

١. بما أنه تم عمل دراسات أولية لموقع ناوري، وكذلك مسوحات آثارية من خلال إعداد دراسات عليا عن المنطقة، حيث أعد محمد أحمد عبدالمجيد دراسة عن تحصينات منطقة الشلال الثالث، إضافة إلى دراسة عبدالرحمن إبراهيم عن الآثار العثمانية في منطقة المحس، ثم أعد دراسة أخرى عن التخطيط والعمران في منطقة الشلال الثالث، وهذا كله ضمن مشروع «المسح الآثاري والتنقيب الإنقاذي واللغة والاستيطان والتاريخ بمنطقة المحس»، لكن يجب أيضاً عمل العديد من الحفريات الإنقاذية لبعض المدافن والحصون حيث من الملاحظ أنها من أكثر عناصر الموقع تعرضاً للتدمير، سواء بسبب العوامل الطبيعية أم جراء استخدام الأهالي لبعض مكوناتها في استعمالاتهم اليومية في البناء وغيره. كذلك يجب توفير وحدات متخصصة في الترميم والصيانة من أجل تقييم حالة الموقع، وتحديد ما يحتاج اليه كل عنصر من عناصر الموقع سواء بالحفظ أم إعادة البناء أو الترميم، وبخاصةً الغرف والأسوار الحجرية في أعلى الجبل، وذلك يحتاج للخبرات التي يمكن أن تحدد طريقة ونوع الصيانة المطلوبة، وبشكل عام تتضمن مناهج إدارة وتخطيط أعمال الصيانة لكافة المنشآت التحضيرات والاستعدادات، التي تتكون بشكل رئيس من الصيانة الوقائية، الصيانة العلاجية، والصيانة التصميمية والتشريع، وإلى ذلك يتطلب الأمر ضرورة إعداد ميزانية مناسبة تفي بكل هذه الخطوات، حتى يتم العمل بصورة مرضية.

٢. تسوير الوحدات الرئيسة حول الموقع بعمل سلك شائك بطول ٢كلم وعرض ١كلم والذي بدوره سيحيط بكل الآثار الشاخصة بالمنطقة، والتي تشمل الجبلين

ومحتوياتهما، والمدافن في الجزء الجنوبي منهما، إضافة إلى عمل مصدات للحماية من كل الجهات.

٣. بالنسبة للنقش والذي يعد أحد أهم مكونات الموقع ونسبةً لتعرضه الدائم لأشعة الشمس وغيرها من المهددات البشرية، ولأنه من الصعب وضع خطة لحمايته والاستفادة منه في موقعه الحالي، فمن الأفضل أن يتم نزعه وإلحاقه بمتحف كرمة، أو المتحف القومي حتى يصبح في مأمن من العوامل الجوية المختلفة على أن يتم ارجاعه مرة أخرى حال إنشاء متحف في المنطقة.

٤. قطع الأشجار الشوكية الضارة التي توجد حول الموقع وإيقاف الحفر العشوائي بالمنطقة كلها، إضافة إلى إزالة المباني الحديثة التي شيّدت داخل حدود الموقع.

٥. تكوين لجنة للموقع يشارك فيها المجتمع المحلي والسلطات الإدارية المحلية بهدف الحفاظ على الموقع وابراز أهميته التاريخية والثقافية باستخدام الوسائل والوسائط الاعلامية المتعددة، بغرض التعريف به عالمياً وإقليمياً.

٦. أن يكون تفسير تاريخ الموقع ومكوناته أكثر تأثيراً على جميع الزوار مع مراعاة اختلاف إدراكهم وأعمارهم وجنسياتهم.

٧. توعية المواطنين بأهمية الآثار وتوضيح واجبهم حول حمايتها، وضرورة مشاركتهم في تحمل مسؤولية حماية الموقع والتراث الثقافي، كما يجب إدخالهم ومشاركتهم في اللجان والمؤسسات الحكومية والأهلية الراعية لذلك الأمر، والتي بدورها ستساعد في توعية المواطنين وشرح أبعاد قضايا التراث الثقافي وفائدتها للبشرية جمعاء.

٨. جمع وحماية المخطوطات، وترميمها وصيانتها، وتحقيقها، والتعريف بها، واسترجاع ما تسرب منها بطرق غير مشروعة، بكافة الوسائل والسبل الممكنة، ومكافحة تهريبها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

٩. إجراء المسوحات للمواد الفلكلورية والتراث الشعبي بمختلف أنواعه وأشكاله وجمعه وتصنيفه وتوثيقه وحمايته، وإعداد الدراسات والأبحاث الهادفة إلى إحياء التراث، ودمجه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠. إقامة المهرجانات والأسابيع والمعارض الثقافية والأثرية في المنطقة، بهدف التعريف بالمقومات الحضارية والثقافية وتنظيم فعاليات ومسابقات ثقافية وفنية لتشجيع المواطنين لجمع التراث وحفظه.

١١. حماية الحرف اليدوية والصناعات التقليدية، ووضع الخطط والبرامج الهادفة للمحافظة عليها وتشجيع إنشاء المراكز المتخصصة لتطويرها وتنميتها بما يساعد على استمرارها وديمومتها والتعريف بها من خلال إقامة المعارض الخاصة بها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

إدارة الموقع سياحياً

تنبع أهمية الجانب السياحي من خلال الأهمية الكبيرة للسياحة وعائداتها لدعم اقتصاد المنطقة والاقتصاد السوداني، خاصة في ظل ضعف استغلال الموارد الاقتصادية السودانية الأخرى، وهنا تبرز أهمية استغلال هذه الموارد مع ضرورة مراعاة بعض الجوانب المهمة التي تساعد على تحقيق ذلك الهدف.

ولتفعيل هذا الجانب يمكن الاستفادة من مكونات الموقع المختلفة التي سبق ذكرها وذلك بعد إدارتها والحفاظ عليها إذ أن هناك عناصر مؤسسية يجب مراعاتها مثل سن التشريعات والقوانين التي تنظم العمل السياحي، كذلك وضع خطط للتسويق والترويج للموقع، ومن ثم تهيئة المنطقة سياحياً بالاستفادة من الجواذب السياحية في المنطقة والمناطق المجاورة لها، مثل شلال تمبس ونقوش المملكة المصرية الحديثة وشلال كجبار الواقع على بعد ٨ كلم (اللوحة ٩: أ، ب، جـ، د، هـ، و)، وموقع ومتحف كرمة، وبعض الاستراحات التي شيّدت مؤخراً، مثل استراحة جبل سيسة الواقعة على بعد ١٢كلم فقط على الضفة الغربية والتي شيّدت عام ٢٠٠٨ (اللوحة ١٠). حيث يمكن أن تكون المنطقة كلها متحفاً مفتوحاً يشمل كل مكونات الموقع. ولكي

يصبح قبلة سياحية يجب إتباع الآتي:

- العمل على نظافة الموقع من المخلفات البشرية والحيوانية والنباتية، مع وضع لوحات تعريفية مضيئة تشير إلى الموقع الأثري ومكوناته المختلفة وبألوان تمكّن من قراءتها من أماكن بعيدة.
- تعيين مرشدين متخصصين في الآثار والسياحة، إضافة إلى عمل نقطة مراقبة دائمة بالمنطقة لتأمين حركة السياح وتنقلهم.

توفير خدمات الموقع مثل:

أ. تفعيل البنى التحتية كتمديدات الماء والكهرباء

اللوحة ٩ أ، ب: شلال تمبس

اللوحة ٩ ب

اللوحة ٩ جـ، د: شلال كجبار

اللوحة ٩ د

اللوحة ٩ هـ: نقوش باللغة المصرية القديمة (تمبس)

اللوحة ٩: الشلالات والنقوش المصرية بالقرب من المنطقة

اللوحة ٩ و: تمثال اوقجونيندي (تمبس)

اللوحة ١٠ أ، ب: منتجع سياحي بجبل سيسة بالقرب من منطقة الدراسة

اللوحة ١٠ ب

والاهتمام بطرق النقل والمواصلات طرق نهرية/ برية (طريق شريان الشمال)، وتوفير خدمات التسوق والاتصالات وذلك عن طريق ادخال النظم التقنية المتطورة في إدارة العمل السياحي وتوفير خدمات الإنترنت والهاتف وغيرها، الأمر الذي يمثل مصدر جذب للسياح، كما أنه يساعد على مواكبة التطور والتقدم العالمي في هذا المجال.

ب. الاهتمام بالخدمات السياحية والترفيهية، كتخصيص اماكن إقامة مريحة للسياح (فنادق - مطاعم - استراحات)، وأن تكون في موقع جاذب.

ج. تخصيص أماكن لبيع الهدايا الثقافية – مع وجود دليل تعريفي عن الموقع.

د. توفير مرافق عامة، كذلك تخصيص مواقف للسيارات مع مراعاة عدم تجاوز الطاقة القصوى للموقع مع توفير خدمات الأمن والسلامة.

هـ. إنشاء متحف محلي بالمنطقة إلى جانب العائد المادي فإنه يسهم في صقل المعرفة الجماهيرية بتاريخ المنطقة وتراثها ويعكس الاستمرارية الحضارية لها، وهو اتباع للتقليد الشائع في معظم المواقع الكبيرة في العالم، والتي تقوم بإنشاء متحف من أجل المحافظة على جميع القطع التي يتم اكتشافها سنوياً، وناوري تضم كمّاً هائلاً من أدوات الثقافة المادية، التي يمكن أن تساعد بصورة كبيرة في إثراء المتحف. كما أن رغبة معظم سكان المنطقة وحماستهم لفكرة المتحف سوف يساعد كثيراً في جمع أكبر عدد من المقتنيات، كما أن هذا المتحف يمكن أن يصبح مصدر إشعاع بالنسبة للمنطقة، وذلك من خلال ما يتم تقديمه من ندوات ومحاضرات تقوم بها كل الجهات التي تعمل في مجال إدارة المصادر الثقافية.

و. إقامة مهرجان سياحي في المواقع الأثرية (مع مراعاة تجنب أي أخطار قد تهدد الموقع) لعدة أيام أو أسبوع فمثلاً يقوم السكان بارتداء ملابس العصور التاريخية القديمة التي تعكسها المواقع، فالإرث الثقافي لابد أن ينعكس على المجتمع المحلي عبر المهرجانات والندوات وأعمال النحت، وتقليد القطع الأثرية والأزياء والصناعات التقليدية، والتي ما تزال مستمرة حتى اليوم، إضافة إلى أدوات الزينة حيث يجب تخطيط أماكن لقرى الحرفيين والمشغولات التراثية بجوار الموقع بشرط مراعاة العلاقة التنموية الإيجابية المتبادلة بين المواقع والبيئة المحيطة بها.

خلاصة

إن التنوع الثقافي والتاريخي إضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به موقع ناوري يفرض ضرورة الاهتمام بهذا الموقع المهم، رغم أن هناك تحديات كبيرة، تتمثل في إدارة تلك الموارد الثقافية المتعددة. ولعل أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه الموقع بخاصة والسودان بوجه

عام في صيانة وحماية التراث الثقافي هو الافتقار للتمويل والموارد البشرية المؤهلة والمدربة في حقل المصادر التراثية الثقافية. وهذه من الأمور الأساسية التي تفتقر إليها البلاد عموماً، فهناك أولوية لبناء قدرات الموارد البشرية المدربة جيداً للمحافظة على التراث الثقافي الوطني. وتبرز الحاجة الماسة للتدريب من أجل تطوير وتنفيذ الخطط الفعالة لإدارة مواقع التراث الثقافي وتحسين مهاراتهم ومعارفهم في الإجراءات المستخدمة لتسجيل هذه المواقع في قائمة التراث الثقافي العالمي، وذلك لضمان حماية هذه المواقع التي تشكل قيمة عالمية. وبخاصةً بعد أن اكتمل تسجيل مجمع منطقة البركل ومنطقة البجراوية، تصبح هناك ضرورة ملّحة لادراج مزيد من المواقع التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة.

ولعل أولى الخطوات لحماية هذا الموقع والاستفادة منه بصورة مثلى تتمثل في تكامل جهود الحكومات (الحكومة السودانية وحكومة الولاية الشمالية)، ومشروع المسح الآثاري لمنطقة المحس، وإدارة السياحة بالولاية الشمالية، والهيئة العامة للآثار والمتاحف السودانية، والقطاع الخاص، والخيرين من أبناء المنطقة والمنظمات وغيرها، بغرض توفير ميزانية كافية لإدارة هذا الموقع الذي يحتاج لكثير من الدعم. ولكي تتحقق النتائج المرجوة يجب على كل الجهات ذات الصلة والجهات الداعمة أن تراعي جوانب مهمة من بينها:

- مراعاة طبيعة منطقة ناوري، وما تمتاز به من مصادر ثقافية، بحيث يكون هناك انسجام في تصميم المشاريع الاستثمارية السياحية المقترحة، وطبيعة المنطقة؛ أي لا بد من استخدام طابع البناء المحلي واستخدام المنتجات المحلية.
- ضرورة المحافظة على بيئة المنطقة والمناطق المحيطة بها.
- كما يجب أن لا تؤثر عملية قيام المشاريع الاستثمارية السياحية على الموقع، بحيث لا تؤدي إلى حجب الرؤية البصرية أو المباني المختلفة عن طبيعة المنطقة.

وعليه، يمكن القول إن الاهتمام بهذا الموقع يبرز العلاقة التفاعلية بين المصادر التراثية والمجتمع المحلي، من خلال مناقشة كيفية إيجاد التوازن ما بين استغلال المصادر التراثية وإعادة استخدامها لصالح المجتمع، وحفظ هذه المصادر وإدامتها، بغرض إحداث التنمية المستدامة، ومن ثم النهوض بمجتمع الولاية بصفة خاصة والمجتمع السوداني بصفة عامة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.

د. أحمد حسين عبدالرحمن: قسم الآثار- جامعة الخرطوم- الخرطوم - السودان.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

قسيمة، كباشي حسين، ٢٠٠٨م، **التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي**.الخرطوم، مطبعة المروة، .

سعيد، عبدالرحمن ابراهيم، ٢٠٠٥، الآثار العثمانية في منطقة المحس، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار، كلية الاداب، جامعة الخرطوم.

سعيد، عبدالرحمن إبراهيم، ٢٠٠٩م، آثار الاستيطان والعمران في منطقة الشلال الثالث في الفترة من ٥٠٠-١٥٠٠م-رسالة دكتوراه-غير منشورة. قسم الآثار- جامعة الخرطوم.

عبد المجيد، محمد أحمد، ٢٠٠٣ ، تحصينات منطقة الشلال الثالث،رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار، كلية الاداب، جامعة الخرطوم.

ثانياً: المراجع غير العربية

King, Thomas. 2008. **Cultural Resources Laws and Practice an introductory guide**, Altamira Press.

Knudson, Ruthann 2000. "The Archaeological Public Trust in Context". In: G. Smith and J. Ehrehard, **protecting the past**, (ed.) . **Atlanta**: **National Southeast Archaeological Center,** 3 Aug. 2000 – 7 Aug. 2007.

UNESCO 1972. "Convention Concerning the Protection of the World cultural and Natural Heritage". Adopted by **the General Conference at its seventeenth session Paris**, 16 November 1972.

Vincent, R. 2008. «A hitherto Unknown Rock Stella In The Name Of SenusretIII At Nauri (Mahas Country)». **KUSH**. Vol.XIX. (Ed) by Hassan Hussein Idris.pp.179-184.Khartoum.

Çelebi, E. 1938. **Seyahatnamesi: Misr, Sudan, Habes: 1672-80**, Istanbul.

Edwards, D. & Osman, A 1992. **Mahas Survey Reports1 (The Mahas Survey 1991)**-Cambridge.

Fowler, John, M, 2000. "The Legal Structure for the Protection of Archaeological Resources". In: G. Smith and J. Ehrehard, **protecting the past**, (ed.) . **Atlanta**: **National Southeast Archaeological Center**, 3 Aug. 2000 – 7 Aug. 2007.

Griffith, F.L 1928. "The Abydos Decree of Seti I at Nauri", **Journal of Egyptian Archaeology** 13.193-208.

King, Thomas. 2001. **Thinking About Cultural Resource Management: Essays from the Edge**. Altamira Press, Walnut Creek, California.